

الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

أ. د. رشيد عمارة ياس الزيدي* هيمن رؤوف سلام**

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، مدرسة كوبنهاغن، المأزق الأمني المجتمعي، نظرية الأمانة.

<https://doi.org/10.31271/jopss.10063>

ملخص

بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور مشاكل داخلية مثل: إنقسام المجتمعات على أسس عرقية وقومية، وتصاعد الإرهاب، وتزايد تعاطي المخدرات، والهجرة غير الشرعية... الخ، أصبح من الواضح إن الأمن لا يقتصر فقط على الأمن الخارجي للدول والمصلحة الوطنية؛ وإنما يحتمل أن تشكل المشاكل الداخلية تهديداً أساسياً لأمن المجتمعات، وجنباً إلى الجنب ظهرت مدارس ونظريات أمنية جديدة؛ ربطت بين الأمن الداخلي والخارجي، وعدت أمن الناس والمجتمعات مرجعية إلى جانب أمن الدولة، وعملت على توسيع مفهوم الأمن. وتعد مدرسة كوبنهاغن، إحدى هذه المدارس، التي أتخذت من مفهوم الأمن المجتمعي أحد أطروحاتها الرئيسية. ولاهمية هذه الأطروحات جاءت هذه الدراسة للبحث في أسباب أنعدام الأمن وكيفية تحقيقه في المجتمعات وفق أطروحات هذه المدرسة؛ لاسيما في مجال حماية أمن الهوية، ومأزق الأمن المجتمعي، و قضايا الأمانة، فضلا عن أبعاد الأمن المجتمعي.

پوخته

ئاسایشی کۆمه‌لگایی به پێی تێزه‌کانی قوتابخانه‌ی کۆپنهاگن

دوای کۆتایهاتنی جه‌نگی سارد و دروستبوونی کێشه‌ ناوخۆییه‌کانی وه‌کو: دابه‌شبوونی کۆمه‌لگاکان له‌سه‌ر بنه‌مای په‌گه‌زی و نه‌ته‌وه‌ی، سه‌ره‌ه‌لدانی دیارده‌ی تیروور و زیادبوونی به‌کاره‌ینانی ماده‌ی هۆشبه‌ر و کۆچی نایاسای... هتد، ده‌رکه‌وت ئاسایش ته‌نها بریتی نیه له‌ پاراستنی ئاسایشی ده‌ره‌کی ده‌وله‌تان و به‌رژه‌وه‌ندی نیشتمانی؛ به‌لکو ده‌کرێت کێشه‌ ناوخۆییه‌کان هه‌ره‌شه‌ی سه‌ره‌کی بن له‌سه‌ر ئاسایشی کۆمه‌لگاکان، ئه‌مه‌ شان به‌شان بوو له‌گه‌ل ده‌رکه‌وتنی قوتابخانه و تێزه ئه‌منیه‌ نوێیه‌کان؛ که ئاسایشی ناوخۆ و ده‌ره‌کیان به‌یه‌که‌وه ده‌به‌سته‌وه و ئاسایشی مرووف و کۆمه‌لگاکانیان له‌پال ئاسایشی ده‌وله‌تدا وه‌کو مه‌رجه‌ع ته‌ماشای ده‌کرد، کاریان له‌سه‌ر فراوانبوونی چه‌مکی ئاسایشی ده‌کرد. قوتابخانه‌ی کۆپنهاگنیش یه‌کیکه له‌و قوتابخانه‌، چه‌مکی ئاسایشی کۆمه‌لگاش یه‌کیکه له‌ تێزه سه‌ره‌کیه‌کانی. ئه‌م لیکۆلینه‌وه‌یه‌ش له‌ جوارچێوه‌ی دوو باسدا ده‌کۆلێته‌وه

* أستاذ في قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية/الجامعة السليمانية Rashid.gaffur@univsul.edu.iq

hemnrauf71@gmail.com

** طالب دكتورا في كلية العلوم السياسية - الجامعة السليمانية

له هوکاره کانی نه بوونی ئاسایش و چۆنیه تی به دیهینانی له کۆمه لگا کاندایه پێی تیزه سه ره کیه کانی کۆبهاگن که خۆی ده بینیته وه له پاراستنی ئاسایشی ناسنامه و گێژاوی ئاسایشی کۆمه لگا و به ئاسایشکردنی پرسه کان و به دیهینانی رههه نده جیاوازه کانی ئاسایشی کۆمه لگا.

Abstract

The Community Security according to the theses of the Copenhagen School

This After the end of the Cold War and the emergence of internal problems such as the division of societies on the basis of ethnicity and nationalism ,the escalation of terrorism ,the increase in drug abuse and illegal immigration... etc. .It became clear that security is not only limited to the external security of countries and the national interests. In fact ,internal problems ,might pose a fundamental threat to the security of societies ,the emergence of internal security threat coincided with the emergence of new security schools and theories. The new theories worked to expand the concept of security when they linked between internal and external security. They considered the security of people and communities as a security reference object ,alongside state security. One of the main school that give importance to the internal security as a referent object is the Copenhagen school. The concept of community security is one of its main theses. This study examines the causes of insecurity in the societies and examines how the security might be achieved according to the main thesis of Copenhagen school.

مقدمة

تعد قضية الأمن بصورة عامة والامن المجتمعي على وجه الخصوص، من القضايا التي اثارت الكثير من الجدل والنقاش؛ لما تركت من تداعيات وآثار على مستقبل الدول؛ وخاصة الدول التي تتميز مجتمعاتها بالتنوع والتعدد الاجتماعي؛ لاسيما وإن هذه الدول ما زالت بحاجة الى سياسة مجتمعية تراعي هذه التكوينات؛ من أجل تعزيز الثقة فيما بينها. ولعل من بين القضايا التي تعزز هذه الثقة، طبيعة الترتيبات الامنية في هذه الدول؛ وبما ينعكس إيجاباً عليها. ولقد شكل واقع التحول الاستراتيجي الذي شهدته البيئة الدولية، نقطة أنعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن بشكل أخص. إذ تجدد نقاش واسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع بين الدول؛ ليشمل قضايا أوسع وأعمق، مبرزاً حدود وقصور المنظارات الامنية العقلانية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد في فترة مابعد الحرب الباردة. وقد شهدت قضية الامن تحولاً كبيراً في ضوء طروحات مدرسة كوبنهاغن؛ إذ وضعت إطاراً تحليلياً جديداً للأمن من حيث مستويات التحليل ليس على المستوى الدولة فقط؛ بل على المستوى المجتمعي أيضاً.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مدى تأثير أطروحات مدرسة كوبنهاغن لتحليل ظاهرة الأمن بمفهومها الشامل في المجتمعات المتعددة؛ من خلال مجموعة أطروحات ميزتها عن أطروحات المدارس الأمنية الأخرى وبخاصة التقليدية؛ بحيث عمدت الى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه من خلال تقديم إطاراً تحليلياً أو أجندةً أمنيةً أكثر اتساعاً وانفتاحاً على قطاعات ووحدات مرجعية مختلفة، بدلاً من إتماده على مرجعية الدولة وقطاعها العسكري فقط لتحليل الظاهرة الأمنية ممثلاً بالمدارس التقليدية. مع الاخذ بنظر الاعتبار قلة الدراسات المتوفرة عن الامن المجتمعي وفقاً لمدرسة كوبنهاغن في المجتمعات الشرقية والعربية عموماً خلال مطالعتنا؛ مما يعطي هذه الدراسة أهمية من خلال أسهامها في هذا الحقل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

١. الوقوف على الظواهر الجديدة للأمن في المجتمعات.
٢. تعريف الأمن المجتمعي، من خلال أطروحات مدرسة كوبنهاغن بوصفها من المدارس الأمنية الأوروبية النقدية أو الجديدة.
٣. تحليل ظاهرة الأمن الداخلي للمجتمعات وإيجاد حلول لها وفقاً لأطروحات مدرسة كوبنهاغن.

إشكالية الدراسة

أن تغير مفهوم الأمن، وتوسع مجالاته؛ لاسيما بعد بروز العديد من المدارس النظرية الجديدة، ومنها مدرسة كوبنهاغن، التي قدمت تصورات جديدة للامن من خلال تركيزها على الامن المجتمعي؛

الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

مما يثير تساؤلات عدة على رأسها هل تتمكن طروحات كوبنهاغن الامنية من تقديم حلول للمجتمعات المتعددة؟ وهل بإمكان أطروحات مدرسة كوبنهاغن تحليل المعضلات الأمنية الجديدة في داخل هذه المجتمعات؟ فضلا عن تساؤلات فرعية اخرى وهي:

- ما الامن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن؟
- هل هناك فرق بين أمن الدولة وأمن المجتمع؟
- ما أسباب اللأمن المجتمعي حسب أطروحات مدرسة كوبنهاغن؟. وكيف عالجته؟.

فرضية الدراسة

ان الطروحات الاساسية لمدرسة كوبنهاغن هي إنعكاس وإستجابة لتداعيات وتهديدات جديدة على أمن المجتمعات بصورة عامة وأمن المجتمعات المتعددة على وجه الخصوص. وأنها منسجمة في تحليلها للظاهرة الامنية في بعض المجتمعات (ليس لكل المجتمعات) وقادرة على تقديم الحلول لها. فكلما أزدادت الارادة التصارعية على الارادة التعاونية لدى الجماعات الاجتماعية في المجتمع على أساس (الهوية) أزدادت ظاهرة اللا أمن في المجتمعات.

منهجية الدراسة

فقد أعتمدت الدراسه على مجموعة مناهج مثل (المنهج المعرفي) لتحليل أطروحات مدرسة كوبنهاغن حول الظاهرة الأمنية في المجتمع، و(المنهج التاريخي) لمعرفة تطور مفهوم الأمن المجتمعي ومدرسة كوبنهاغن، وأيضاً (المنهج الاستقرائي) لجمع البيانات وملاحظة حول ظاهرة الامنية لدى مدرسة كوبنهاغن.

هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة وعلى النحو الآتي:
المطلب الأول يتناول دراسة (في التعريف مدرسة كوبنهاغن والأمن المجتمعي) ويتضمن في ثناياه فرعيين: خصص الفرع الأول: لماهية مدرسة كوبنهاغن؛ بينما خصص الفرع الثاني: لماهية الأمن المجتمعي عند مدرسة كوبنهاغن. أما المطلب الثاني فقد تناول: ترابط الامن المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن، ويتضمن فرعيين: تناول الفرع الاول: ترابط الامن الدولي والامن المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن، والفرع الثاني: ترابط ابعاد الأمن المجتمعي. اما المطلب الثالث فقد خصص لمأزق الامن المجتمعي ونظرية الامننة في مدرسة كوبنهاغن، وذلك في فرعين: خصص الفرع الاول: لمأزق الامن المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن، بينما خصص الفرع الثاني: نظرية الأمننة في مدرسة كوبنهاغن.

المطلب الاول:- في التعريف مدرسة كوبنهاغن والأمن المجتمعي

ان تحديد وتعريف المصطلحات في دراسات العلوم الاجتماعية بعامة والعلوم السياسية على وجه الخصوص، تعد من الضرورات الاساسية التي تشكل مدخلا لفهم الظاهرة قيد الدراسة، ولا تخرج دراستنا عن هذا النطاق، اذ يتناول هذا المطلب فرعين، يأخذ الفرع الأول مدرسة كوبنهاغن، أما الفرع الثاني فيتناول مفهوم الأمن المجتمعي.

الفرع الأول: حول مدرسة كوبنهاغن

لقد دخلت النظريات الحديثة الى حقل الدراسات الأمنية مع بداية عقد التسعينيات، كما سميت أيضا ب (الدراسات الأمنية النقدية)^(*)، اذ تم ربط مصطلح (النقدية) بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة على يد (كين بوث)، ثم تطور لاحقا مع أعمال (كيث كروز) و (مايكل ويليامز)، بناء على التوسيع الأفقي والعمودي في قطاعات ومرجعيات الأمن، ركز المنظرون الجدد على (الأفراد، أو البشر، أو الإنسان) بوصفه موضوعاً مرجعياً للدراسات الأمنية الحديثة؛ فحسب (كروز و ويليامس)، أحد التحديات التي توحد النقيدين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه على الفرد وليس الدولة ذات السيادة، والأمن حسبهما هو الطرف الذي يتمتع به الأفراد، ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات (من او ما) ستضمنه^(١).

وتعد مدرسة كوبنهاغن^(**) من بين أبرز المدارس التي عمدت الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر (باري بوزان): الناس، الدولة والخوف، اشكالية الامن القومي في العلاقات الدولية، الصادر عام (١٩٨٣)^(***)، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن

^(*) كما تسمى هذه النظريات، بنظريات (الأمن غير التقليدي) أو (النظريات البنائية الإجتماعية)، وهما يقدمان مفهوم أمني جديد، يشكل انعكاسا لتفاعل الصراعات الداخلية مع العوامل الخارجية؛ لاسيما في ظل العولمة وأثارها المتسمة بالتعقيد والتشابك؛ فحتى نهاية القرن العشرين تحدث العالم عن مجالات الأمن التقليدي؛ ومع بروز مجالات أمنية جديدة مثل: (الأمن الشخصي، والأمن البيئي، والصحي، والثقافي، وغيره)، التي شكلت تهديدا حقيقيا للاستقرار وللأمن الوطني والمجتمعي الداخلي.برز المفهوم الجديد للامن مزيد من التفاصيل ينظر: د.محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٢، ص٧٦.

^(١) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية (مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن)، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٤، ص٣٢.

^(**) يعيد (بيل ماك سويني) أول من صاغ مصطلح (مدرسة كوبنهاغن) في مجموعة من أعماله:

Bill McSweeney, "Identity and security: Buzan and the Copenhagen school", Review of International Studies, Vol. 22, No. 1 (1996), pp.81-94, Barry Buzan and Ole Wver, "Slippery? contradictory? sociologically unstable? The Copenhagen school replies", Review of International Studies, Vol. 23, No. 2 (1997), pp. 52-143.

وسبب تسمية (مدرسة كوبنهاغن) لدى (ماك سويني)، هي الميزة الأساسية التي انتجها (بوزان و وايفر وزملائها) في المدة الزمنية (١٩٩١-٢٠٠٤)، والتي جعلت مدرسة قائمة بذاتها وليس مجرد مقارنة النظرية.

^(***) صدرت طبعة الاولى للكتاب في عام (١٩٨٣)، ثم اعيد طبعته الطبعة الثانية في عام (١٩٩١) مع بعض التعديلات:

الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً، بل انه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول^(١).

يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاغن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية يضم عدداً من الباحثين في معهد كوبنهاغن للأبحاث السلام في الدنمارك. تأسس المعهد سنة (١٩٨٥) تحت رعاية البرلمان الدنماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام، وفي سنة (٢٠٠٣) تم دمجها ليصبح جزءاً من المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. أبرز الباحثين الذين استضافهم المعهد وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاغن واثراء أطروحاتها هم: (أولي وايفر، جاب دي وايلد، وباري بوزان الذي كان مديراً للمشروع البحثي الرئيسي الذي اسس للمدرسة منذ ١٩٨٨)، ويبدو إن البحث في الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي، هي التي رسمت الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن بوصفه برنامجاً بحثياً متميزاً يقوم على تحدي استراتيجي للدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة على نحو مفرط على القطاع العسكري للأمن، وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن^(٢). ثم أضحت هذه المدرسة منبراً هاماً لدراسة الشؤون الأمنية وفقاً لخلفيتها الفكرية ضد النظرية الواقعية، وعلى الرغم من أغلاق المشروع سنة (٢٠٠٤)، لكن وعلى مدى (١٣) سنة نجح في تحقيق درجة كافية من التماسك والاستمرارية لتبرير استخدام مصطلح (مدرسة) من خلال ضمان مشاركة الحد الأدنى من العلماء والباحثين المنخرطين فيه^(٣). ولقد توج المشروع البحثي في هذه المدرسة باصدار كتاب يحمل عنوان: الأمن اطار جديد للتحليل سنة (١٩٩٨) (Security: Anew Framework For Analysis)، والذي شارك في تأليفه كل من: (باري بوزان، اولي وايفر، وجاب دي وايلد)، وأصبح يشكل مرجعاً هاماً في مدرسة كوبنهاغن وذلك بناء على ما تضمنه من تعريف موسع للأمن^(٤).

وساهم المختصون في مدرسة كوبنهاغن ولاسيما كل (باري بوزان واولي وايفر) في تأليف سلسلة من البحوث النظرية^(٥) طوروا من خلالها الدراسات الأمنية؛ ولذلك تعد مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام

Barry Buzan : people, states and fear : the national security problem in international relations, Brighton : harvester wheat sheaf, 1983.

(١) د.توفيق بوسني، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، مارس ٢٠١٩، ص ١.

(٢) د.محمد حميشي، مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، العدد:٦، الجزائر، جويلية ٢٠١٨، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٣) خضراوي خديجة، التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن؛ دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن، رسالة ماجستير غير

المنشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٢٠. متاح على الرابط الالكتروني:

<http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/3092/1/%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf>

(٤) Poul D . williams, security studies :an introduction, Taylor and francis e-Library, London and New York, 2008, p68.

(*) من أهم الأعمال البحثية المفتاحية للمعهد:

OleW_ver, Pierre Lemaitre and Elzbieta Tromer European Polyphony: Perspectives beyond East-

والأمن من أبرز المدارس التي قدمت أسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية أو الحديثة. على الرغم من ذلك يرى البعض مثل (مشيال وويليامز) أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي^(١). ويتميز مدرسة كوبنهاغن بالطروحات الاساسية على المستوى الأمن الداخلي والخارجي لدولة؛ على المستوى الداخلي: يتميز بتوسيع قطاعات الأمن في المجتمع من القطاع العسكري (المنظور التقليدي للأمن) الى القطاع المتعددة (السياسي، الاقتصادي، العسكري... الخ)، الأمن المجتمعي، المأزق الأمن المجتمعي، والأمننة القضايا. وعلى المستوى الخارجي: يتميز بتوسيع مستويات الأمن من الأمن المجتمعي، إلى الأمن الدولة، إلى الأمن الإقليمي (نظرية المركب الأمن الاقليمي) وإلى الأمن الدولي (النظام الدولي). وبهذا الشكل قد ربطت مدرسة كوبنهاغن الأمن الداخلي بالأمن الخارجي. من خلال ما تقدم يمكن القول ان مدرسة كوبنهاغن وعلى الرغم من حداثتها قياسا بالمدارس الامنية الاخرى، الا انها ساهمت بصورة مميزة في تقديم فهما جديدا للامن بشكل تطوراً نظرياً في الدراسات الامنية لتصبح مرجعاً يمكن الركون اليه في تحليل الظاهرة الامنية في المجتمعات التعددية، وهو ما سيتم دراسته في الفرع القادم.

الفرع الثاني: مفهوم الامن المجتمعي

لقد ارتبط الامن اصطلاحياً في المنظور التقليدي بكيفية أستعمال الدولة لقوتها لادارة الاخطار التي تهدد وحدتها الترابية، وأستقلالها، وأستقرارها السياسي؛ وذلك في مواجهة الدول الاخرى، و بهذه الصفة يكون الامن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية^(٢)؛ وتجدد الاشارة الى ان الدراسات الامنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي. لكن بعد نهاية الحرب الباردة شهد النظام الدولي تحولات كبيرة حول مفهوم الامن بعيدا عن تركيز الدولة التقليدي المنصب على الامن الوطني، في اتجاه إعادة تصور واضح للاحتياجات الامنية، وقد كان الدافع

West Confrontation,(London: Macmillan 1989), Barry Buzan et al. The European Security OrderRecast: Scenarios for the Post-Cold War Era(London: Pinter Publisher 1990), OleW_ver et al., Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: Pinter Publishers1993), Barry Buzan, et al., Security: A New Framework for Analysis, (Boulder CO: Lynne Rienner 1998), Barry Buzan and OleW_ver, Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge UniversityPress 2003).

المرجع: مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٥٨. متاح على الرابط الالكتروني:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/12822/1/MUSTAPHA%20DELLA_AMINA.pdf

^(١) Michael Williams, Words ,Images, Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, USA , Blackwell Publishing, vol.47, 2003, p511.

^(٢) د.احمد فريجة، ألدمية فريجة، الامن والتهديدات الامنية في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد:١٤، جامعة بسكر، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٥٩.

الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

لهذا الوعي الجديد هو الإدراك المتزايد للطبيعة المغايرة لتحديات الأمن في القرن الواحد والعشرين، وهي التحديات التي حملت معها تهديدات أمنية معقدة ومتشابكة، كشفت بعمق عن عدم ملاءمة الأقترب التقليدي للأمن في تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك الأنماط من مصادر التهديد، من الفقر المزمن والمستدام الى الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وتغير المناخ والأوبئة الصحية، والأرهاب الدولي، والانكماش الاقتصادي والمالي المفاجئ، وانتهاكات حقوق الانسان، والعنف الاثني والصراعات الداخلية... وما الى ذلك^(١).

لذلك توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي الى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا وأمن الكوكب. والأمن متعدد المستويات فهناك الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على المستوى المجتمعي، والأمن على المستوى الأقليمي، والأمن على المستوى الدولي؛ لذا فإن اطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن بجوانب الحياة وجميع أنواع المهددات، وعلى جميع المستويات^(٢). من هذا المنطلق ظهر الأمن المجتمعي لكي يشمل كل الأبعاد الأمنية في المجتمع. وقد تعددت وأختلفت تعريف الأمن المجتمعي باختلاف الاتجاهات الفكرية وأهدافها^(*)، وسنركز في هذا الصدد على تعريف الامن المجتمعي حسب مدرسة كوبنهاغن. ابتداءً لابد من القول إن مدرسة كوبنهاغن قد ركزت على المظالم الثقافية التي تواجه الجماعات

(١) د.احمد غالب محي الشلاه، علي أحمد عبد مرزوك، البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والاهداف)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد:١، العدد: ٤٤، العراق، اذار ٢٠٢٠، ص ص٢٣٢-٢٣٣.
(٢) د.ذياب موسى البدينية، الأمن الوطني في عصر العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص٢٢.

(*) هنالك تعريف للامن المجتمعي من الناحية الدينية، كما يعرفه (د.محمد عمارة) بأنه: "الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان فرداً أو جماعة، في سائر ميادين العمران الدنيوي، بل أيضاً في المعاد الأخروي فيما وراء هذه الحياة الدنيا...". المرجع: د.محمد عمارة، الأسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢. وهنالك تعريف أخرى من الناحية الإجتماعية، كما عرف أستاذ الأجتماع (د.احسان محمد الحسن) الأمن المجتمعي بأنه: "يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحدهم كالأخطار العسكرية أو الأجنبية كتعرض الدور والمحال الى السرقات أو تعرض الأشخاص للقتل والاختطاف أو تعرض الأماكن للتفجيرات وجميع هذه المخاطر سيتحمل الأبرياء تكاليفها الناجمة عن غياب الأمن المجتمعي". المرجع: نقلا عن د.نبيل المدني، الأمن الاجتماعي بنظرة فلسطينية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد:٥، جامعه واسط، العراق، ٢٠١١، ص١١٩. ويعرف البعض من الزاوية (الأمن القومي) حيث عرفه بأنه: "أحد أبعاد الأمن القومي الذي يهدف الى حماية وسلامة المجتمع". المرجع: سلام فيصل الجمل، الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات، مركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=11771>

وأيضاً هناك تعريف أخرى، يعرف الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل، وخلق أليات ضامنة لمنع اقضاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركات اضعاف التجانس، كما يعد رمزي معنوي مكرس لمفهوم الأنا ضد الأخر، داخل مجموعة أقليات دينية أو لغوية أو عرقية. وتكريس التجانس الذي يقوم على فكرة الاضطهاد الجنسي للمرأة على حساب المرأة، فكرة التهميش دون اضطهاد على حساب الأقليات، شعور الفرد بأنتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو جماعة عنصرية أو عرقية. المرجع: أ.خرموش اسمهان، الأمن المجتمعي "مدخل لبناء الأمن الانساني"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد:٤، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، ٢٠١٨، ص٨٩.

الثقافية والاقليات في المناطق المختلفة من العالم.

وفي هذا السياق عرف الباحث (أولي وايفر) الامن المجتمعي بأنه: " قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقة"^(١). ما يعني أن الأمن المجتمعي يركز أو يرتبط أساسا بمفهوم الهوية أو بعبارة أخرى فإنه يربط بما يمكن الجماعة من الإشارة الى نفسها بضمير "we" نحن في مقابل الآخر (you) الذي قد يشكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية (أي نحن (و التي قد تكون) أمة، أقلية، اثنية، جماعة دينية... الخ).

اما (باري بوزان) فقد عرفه: " قدرة الجماعات داخل المجتمع المحافظة على أتماط خصوصياتها التقليدية المتعلقة بالهوية، والعادات، واللغة، والثقافة، والدين، في اطار أو ضمن شروط مقبولة لتطورها، بمعنى انه قدرة المجتمع على أستمرارية إنتاج هويته في ظل التهديدات التي تتبرص به"^(٢).

وهنا الامن المجتمعي يعني خلق توازن فعلى بين الخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية واللغوية وضرورة بناء الأندماج القومي للمواطنين من خلال خلق مجتمع تعددي عادل.

يتضح من هذه التعاريف، ان الامن المجتمعي أضحي مرادفاً للأمن الهوياتي حسب رواد مدرسة كوبنهاغن. وتعدو هذا المنطق الفكري إلى الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، الذي تزامن مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الاثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية السابقة، ووسط أفريقيا، فضلاً عن تزايد وتيرة الهجرة الى أوروبا، وبروز المشاكل الاجتماعية المتخضة عنها، كل ذلك أدى بمنظرو مدرسة كوبنهاغن الى وضع (المجتمع) كموضوع مرجعي للأمن مقابل الدولة، وأستعدت ظروف هذه الفترة بأعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة، وهي تهديدات تمس بالدرجة الأولى المجتمع، الذي يعاني ظاهرة الانفصال والانقسام، وتغير في طبيعة الحروب من الخارج الى الداخل، جسدها يوغسلافيا السابقة، ودول أوروبا الشرقية، وبعض الدول التي تتميز بالتباين العرقي الأثني في آسيا وأفريقيا"^(٣).

يتضح من خلال ما تقدم بأن موضوعة الأمن المجتمعي مفهوم مدرسة كوبنهاغن أضحت من بين المسائل الحيوية والهامة بالنسبة لجميع المجتمعات وبخاصة المجتمعات المنقسمة دينياً، وإثنيًا، و لغويًا... الخ. وأضحى هناك تركيز على البعد الداخلي للتكوينات الاجتماعية وضمان امنها من اجل ضمان وتحقيق الانتصار في البعد الخارجي.

(1) Pinar Bilgin, Individual and Societal Dimensions of Security, International Studies Review, Vol. 5, 2003, p 211.

(2) Barry Buzan : People, States and Fear : The National Security Problem in International Relations, Op.Cit., pp 19-20.

(3) ابدابير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة الجزائر ٢٠١١، ص٧٧. متاح على الرابط الالكتروني:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/12047/1/IDABIR_AHMED.PDF.pdf

المطلب الثاني: ترابط الأمن المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن

قدمت مدرسة كوبنهاغن تصور جديد للأمن يقوم على جدلية ترابط الأمن بين (أمن الدولة) و (أمن المجتمع)؛ وبغية فهم هذه الجدلية بصورة تفصيلية لابد من دراستها في بعديها الرئيسيين وهما: ترابط الأمن الدول والأمن المجتمعي، فضلاً عن توسيع البعد الأمن من البعد العسكري بمفهوم التقليدي إلى أبعاد متعددة للأمن في المجتمع؛ أي بمعنى الأمن الشامل (ترابط أبعاد الأمن المجتمعي).

الفرع الاول: ترابط الأمن الدولاتي و الأمن المجتمعي

أرتفعت مع مطلع التسعينات الأصوات التي ترى ان تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضاً للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة؛ فالتهديد لم يعد موجهاً إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق؛ واما الى الجماعات الاجتماعية مثل: الأقليات، والمهاجرين، واللاجئين، وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية. وقد أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفيتية السابقة والبحيرات العظمى، فضلاً عن تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أوروبا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعد آمنة نسبياً، كل ذلك أدى إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة. ينطلق هذا الخطاب من نقد (الدولة الحارسة) التقليدية في الفكر السياسي، ويرى أن الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدر التهديد⁽¹⁾.

ترى مدرسة كوبنهاغن إن الأمن لا يتحقق بعملية فوقية تفرض سلوكاً معيناً من قبل الدولة؛ بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه، فالتعاون بين سلطة الدولة وأفراد المجتمع يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن. ومنه اقترح (أولي وايفر) نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل، مؤكداً أن مصطلح الأمن أتتقل من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول، إلى مفهوم يقوم على اساس بقاء الأفراد والشعوب. ولتحقيق هذا يجب أن تكون هناك مجموعة من المقومات الأساسية، وأبرزها التماسك بين أفراد المجتمع (أي شعور بالانتماء)، والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية، توفره المؤسسات الأمنية التربوية، وجهاز قضائي عادل... الخ⁽²⁾.

وعليه يعتقد (أولي وايفر)، إن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاماً وتوافقاً لتحليل الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور (باري بوزان)، كون نظريته للأمن تأتي من زاوية العمل من أجل بقاء الدولة والسهر على ديمومتها، وخاصة قطاع الأمن المجتمعي منها، بحيث يراه (باري بوزان) كعنصر مكون لأمن الدولة، فكل القطاعات

(1) سيد أحمد قوجيلي، المرجع سبق ذكره، ص ٨٠-٨١

(2) حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الأثني على الاستقرار الداخلي للدولة - دراسة للنموذج الاسباني منذ ١٩٣٦، أطروحة دكتوراه غير المنشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٢٨. متاح على الرابط الالكتروني: http://thesis.univ-biskra.dz/2998/1/Th%C3%A8se_136_2017.pdf

الأمنية التي قام بتقسيمها ينظر إليها من زاوية أنها مجموعات متفرعة ترجع كلها الى جذع وحيد وهو الدولة، هذه الأخيرة التي تعود عليها كل التساؤلات الأمنية^(١).

لقد أتخذ مدرسة كوبنهاغن وبخاصة (أولي وايفر) الخطوة في الأدلاء بالتمييز بين الدولة والمجتمع، بحجة أن الدراسات الأمنية بحاجة الى اعتماد فهم لازدواجية الأمن؛ بوصفه ينطوي على مزيج من أمن الدولة المتعلق بالسيادة، وأمن المجتمع المرتبط أساسا بالحفاظ على الهوية. هذا الإرتقاء بالمجتمع الى مستوى كائن مستقل للأمن، هو ماشكل تحولاً كبيراً في التفكير الذي كان يركز طوال الوقت على أمن الدولة وكيفية بلوغه^(٢). ويرى (وايفر) أنه بفعل جملة من الظواهر (العوامة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي وظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية... الخ) فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها؛ بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة، ومن ثم فمن الآن فصاعداً فإن الخوف المرتبط بأنعدام الامن، بالسلوكيات غير المدنية، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية وأمنات المعيشية... الخ، هو الذي يشغل الأفراد أكثر، ويرى (وايفر) أن الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، التصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدانمارك، التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة، أمثلة تؤكد هذا الخوف^(٣). يتضح من المناقشات الأعلى التمييز بين أمن الدولة المستند على (حماية السيادة) والأمن المجتمعي المستند على (حماية الهوية)، ويرجع مصدر هذا التمييز الى انتقاد (وايفر) الى مقارنة (بوزان)، الذي يرى الأخير الأمن المجتمعي قطاع واحد من قطاعات الأمن في الدولة، الا ان (وايفر) يرى الأمن المجتمعي ليس قطاع واحد من قطاعات الأمن في الدولة، انما هو الموضوع المرجعي للأمن (ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع).

في هذا السياق، يعتقد (وايفر) بأنه يمكن التمييز بين مفهوم أمن المجتمعي وأمن الدولة، هذا الأخير بجده يعني بالإستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكم والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، في حين يعني الأمن المجتمعي بالحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي، ويمكن أن تشكل الدولة فيه وسيلة لحفظ قيم المجتمع، كما ان بقاءه لايعتمد على السيادة مع تأثيراتها عليه؛ بل بقاءه هي مسألة هوية، وهذه الأخيرة تمثل القيمة التي يجب أن تتم حمايتها^(٤). لكن بالنسبة مرجعية الأمن عند (بوزان)، اقترح في كتابه (الناس، الدولة، والخوف) توسيع مفهوم الأمن عموديا عندما تحدث عن تقسيم الأمن على ثلاثة مستويات: الفرد، الدولة، والنظام الدولي، الذي ماسمح بأدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الاقليمي، المحلي المجتمع، الأمة، جماعة، الفرد، ويرى أن علاقة الدولة بالفرد أو المجتمع المحلي والنظام الدولي جد قوية ولايمكن تجاهلها، فمفهوم الأمن

(1) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A New Framework For Analysis, Lynne Rinner Publishers, London, 1998., pp122-124.

(2) Keith Krause and Michael C. Williams, Broadening the agenda of security studies: Politics and methods, mershon international studies review, Geneva, Vol.40, No.02, Oct, 1996, p 243.

(٣) ابدابير أحمد، المرجع سبق ذكره، ص٧٩.

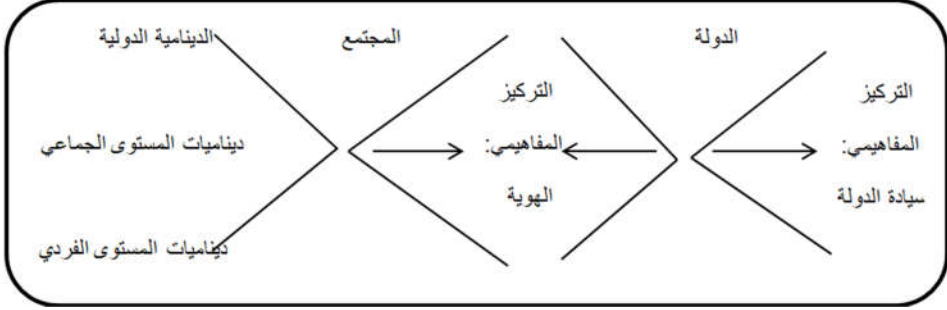
(4) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit., pp123-124.

الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

يربط الافراد والدول والنظام الدولي برباط وثيق يستلزم معالجة الموضوع من خلال منظور شامل^(١). كما يتضح في المخطط الأدنى:

المخطط رقم (١):

تصور الأمن لدى (باري بوزان) وفقاً لنموذج (الساعة الرملية للأمن) المقتبس لـ(أولي وايفر) المعدل.



المراجع: منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ١٦.

يتضح من المخطط الأعلى، ان مدرسة كوبنهاغن قدمت تصور جديد للامن يقوم على ان الامن على المستوى المجتمعي يتنافس مع الامن على مستوى الدولة، اي بمعنى ان التهديدات الداخلية بأسباب (الهوية) كالنزاعات الاثنية والدينية واللغوية تؤدي الى التهديد على الأمن بنفس التهديدات على الدولة بأسباب (السيادة)، وهذه ازدواجية مرجعية الامن لدى (أولي وايفر). وهنا يتضح ان الاهتمام بموضوع الأمن المجتمعي بصياغته المقدمة من طرف مدرسة كوبنهاغن، إستجابة لتلك الأصوات في أوروبا في بداية سنوات التسعينيات، منها عودة النزعة القومية (الاثنية) في أوروبا الوسطى والشرقية، وقضية الهجرة في أوروبا الغربية، وبشكل تزايد التكامل داخل الغرب.

ويبدو ان هذه الفكرة قد تعرضت الى الانتقاد من قبل بعض الباحثين، وعلى رأسهم (بيل ماك سويني)، الذي انتقد تناول علماء مدرسة كوبنهاغن لهوية المجتمع كحقيقة اجتماعية لها منزلة موضوعية وأنطولوجية ماثلة للدولة، ويعتقد (ماك سويني) بأن مثل هذا التركيز غير ملائم، لأنه يعني بأن المجتمع والهوية ترى كحقائق اجتماعية لها وجود مستقل بدلاً من ان تخلق ويعاد إنشائها بتغيير القوى الاجتماعية. ويرى (ماك سويني) الهوية شيء يتم التفاوض عليه، بدلاً كشيء حقيقي متوفر لأي مجتمع، مثلما يرى كل من (بوزان) و (وايفر)^(٢).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات لفكرة الترابط الامني المجتمعي بامن الدولة، فانها اوضحت احدي الاسس التي تسعى الدول الى تحقيقها، لاسيما في المجتمعات التي تشهد انقسامات اجتماعية حادة بين مكوناتها بوصفها مدخلا اساسيا لتحقيق الامن الشامل.

(١) Barry Buzan : People, States And Fear: The National Security Problem In International Relations, Op.Cit., pp1-13.

(٢) سيد أحمد قوجيلي، المرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

الفرع الثاني: ترابط أبعاد الأمن المجتمعي

يعود أول تقسيم قطاعي للقضايا الأمنية في فكر الدراسات الأمنية الى المفكر البريطاني (باري بوزان)، الذي ميز بين خمسة قطاعات أساسية للأمن هي (العسكري، السياسي، الاقتصادي، الإجتماعي، البيئي)، وقد شدد فيه على كون هذه القطاعات لاتعمل بمعزل عن بعضها البعض، لوجود تداخل وتأثير متبادل فيما بينها، اذ وبالرغم من أن كل واحدة منها يشكل نقطة محورية في قضية الأمن، نظراً لأختلاف الموضوع المرجعي المعرض للتهديد بأختلاف القطاع أو المجال المدروس، الا انها تظل مرتبطة ببعضها البعض في نسيج متين^(١). فلو عدنا بالنظر إلى واقع الحياة لوجدنا أن أغلب القضايا أو المسائل الأمنية تنطوي على مزيج من عدة أبعاد أمنية، لايمكن لأي منها منفردة أن تعبر بشكل كاف عن المسائل الأمنية. ولعل مرد التشابك الوطيد بين جميع هذه الأبعاد، هو الارتباط الوثيق الذي يجمع الأبعاد السياسية بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، بشكل يولد بينها علاقة تبادلية نفعية. من هنا سنحاول عرض مكامن الترابط الموجود بين الأمن المجتمعي وباقي الأبعاد الأخرى في داخل كل المجتمعات بشكل وجيز، كالآتي:

أولاً: ترابط الأمن المجتمعي بالأمن السياسي:- يتعلق الامن السياسي بمدى الاستقرار التنظيمي والمؤسسي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية ايدلوجيتها. ومطالب هذا البعد، بالنسبة للسياسة الداخلية، هي استقرارها في اطار الشرعية الدستورية، وتعدد الأحزاب السياسية وقوتها وتنظيماتها، ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح المجتمع بأكمله^(٢). ويرى (بوزان) ان تصور للأمن بعد النهاية الحرب الباردة في المجتمع واسعة وتتمحور حول الحريات، الديمقراطية، التهديدات والوحدات السياسية والمجتمعات، لحماية استقلالهم وهوياتهم ووحدتهم الوظيفية تجاه قوى التغيير التي يرونها معادية^(٣).

فلذلك ارتبط الأمن المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بالأمن السياسي، على اعتبار إن الأمن السياسي بما يعنيه من وجود نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي مشاركاتي، ملغي لكافة شروط التعسف، القهر، الخوف، القمع والتسلط، بل يجب استجابة لمطالب المواطنين، بجعله من حقوق المواطنة أساساً لبناء دولة تقوم على حقوق الإنسان، والتداول ومحاسبة صانعي القرار على كافة المستويات^(٤).

ثانياً: ترابط الأمن المجتمعي بالأمن الاقتصادي:- تعد الأمن الاقتصادي احتياجات أساسية للإنسان في المجتمع، مايكفي في الغذاء والماء والملبس والمؤى والتعليم... الخ، كل هذه الاحتياجات ضرورية لبقاء الفرد واستمرار وتقدم المجتمع، لذلك يجب على الدولة توفيرها وضمانها، وتشمل مختلف الطبقات الاجتماعية، كما ان الامن الاقتصادي للدولة يتمحور أساساً حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة

(1) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit. pp7-8.

(2) خالد علي محمد الأميري، د. أحمد فلاح العموش، الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات، مجلة كلية الآداب، المجلد: ٢٠٢٠، العدد: ١٣٣، العراق، ٢٠٢٠/٦/٣٠، ص ٥٣٣.

(3) Barry Buzan, New Patterns of global security in the twenty – first century, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol.67, no. 3, jul.1991, p.439.

(4) منيغر سناء، المرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

والامكانيات المالية، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول^(١). اذن أن الأمن الاقتصادي له أهمية كبرى في تحقيق ودعم الاستقرار المجتمعي أو هدمه، خاصة وان تحليل التوترات والصراعات الاثنية لايمكن فصلها عن مسائل التوزيع والأشراك العادل للموارد والثروات بين أفراد المجتمع. فالتوترات والصراع الاثني في ماليزيا بين المالايين والصينيين في الستينيات، وكذلك الصراع بين السنهالين والتاميل في سريلانكا... الخ^(٢).

ثالثاً: ترابط الامن المجتمعي بالأمن العسكري:- يعد الاكثر شأنًا كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة والمجتمع بأكمله، فهي حماية المواطنين وسلامتهم الواجب الأساسي للدولة محل الاختبار، ويتعلق هذا القطاع بقاء الدولة وهدمى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وادراكها لنوايا بعضها تجاه البعض^(٣). علاقة الأمن العسكري بالأمن المجتمعي علاقة قوية، لأن وجود قوة عسكرية وطنية ضرورة لمجتمع، والتي تعامل مع مكونات المجتمع بشكل متساوي، ومحاييد من الصراعات السياسية. وبالعكس ان يكون جزء من التهديدات على الأمن المجتمعي.

رابعاً: ترابط الأمن المجتمعي بالأمن البيئي:- تعد القطاع البيئي من أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع عند رواد مدرسة كوبنهاغن، فهو يهتم بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي، الاقليمي، والعالمى كنظام محورى وأساسى تعتمد أو تتوقف عليه الحياة الانسانية ككل، كما أنه يشير الى المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير أو الأخلال في المخزون الطبيعي^(٤). ومع تزايد عدد السكان واستنزافهم لموارد الطبيعية، تزايد الاختلال والتسارع في التغيرات المناخية والبيئية، مسبباً الجفاف والتصحر والفيضانات وارتفاع منسوب البحار والمحيطات، التي ستعرض الكثير من المجتمعات للخطر وربما للاندثار، والى المزيد من الهجرات البشرية، والتي بدورها ستكون مدعاة لتهديدات أمنية لمجتمعات أخرى^(٥). من هنا تظهر العلاقة الترابطية بين مفهوم الأمن المجتمعي والتهديدات البيئية، لأنه تهديداً مباشراً لقيمة الحياة، لذلك نرى العديد من الاصوات في المجتمع من المختصين والمنظمات الأخضر، التي تستدعي ضرورة تفعيل مفهوم الأمن البيئي. وعلى الضوء ما تقدم، هناك ترابط العضوي بين الأمن المجتمعي وقطاعات الأخرى للأمن في المجتمع، وتحقيق الأمن في المجتمع ليس مسألة تتعلق بحماية حدود الدولة وقدراتها العسكرية، الاقتصادية أو السياسية فحسب بل تشمل الكيان المجتمعي بكافة جوانبه وأبعاده المختلفة، فالأمن توسع عند مدرسة كوبنهاغن ليشمل قطاعات عديدة وكل زاوية للحياة في المجتمع.

(١) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit. p104.

(٢) د.احمد غالب محي الشلاه، علي أحمد عبد مرزوك، المرجع سبق ذكره، ص ٢٤١.

(٣) د.توفيق بوستي، المرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٤) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Op.Cit. pp71-78.

(٥) Barry Buzan, New Patterns of global security in the twenty – first century, op.cit., p. 450.

المطلب الثالث: مآزق الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة

ان الترابط الأمني الداخلي والخارجي فضلا عن الترابط بين ابعاد الامن لا تعطي تصورا كاملا للطروحات النظرية لمدرسة كوبنهاغن، دون البحث في المآزق الأمني وطروحات قضايا الامنة، ومن اجل اكمال التصور الأمني لهذه المدرسة لابد من البحث بصورة تفصيلية لطروحات هذه المدرسة بخصوص الجانبين الاخرين وذلك من خلال فرعين اساسيين: يتناول الاول مآزق الامن المجتمعي بينما يتناول الثاني: قضايا الامنة

الفرع الاول: مآزق الامن المجتمعي

يعد المآزق الأمني المجتمعي أو مايسمى ب(المعضلة الأمنية المجتمعية) احدى أكبر مصادر الا أمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن. وهي تعني أن المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات التي تؤدي نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول^(١).

أن أول من طبق مفهوم المعضلة الامنية (باري بوزان)، وذلك على النزاعات التي تأخذ الطابع الأثني خاصة في كتابه (المعضلة الأمنية والنزاع الأثني) المنشور عام (١٩٩٣)^(٢). ثم جاء بعده العديد من الباحثين أمثال (دونالدروتشيلد) و (د. فيد لايك)، اضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء (معهد كوبنهاغن لدراسات السلام)، كل منهم ركز على حالة الصراع في البلقان، محاولين تطبيق نفس المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الأثنية^(٣).

يرى (بوزان) أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول مايمكن المجموعة من الاشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، نحن أبناء المهاجرين في فرنسا، نحن الأكراد في تركيا... الخ. لكن ممكن التحدي هنا هو جانبها التطوري، فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة واشباع حاجات معينة، اذا مارس الإدراك والذاتية دوراً مهماً، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود الى معضلة أمنية مجتمعية اذا أصبحت الهوية جوهرها للصراع على المصالح وسند للسعي من أجل الهيمنة أو سند لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية^(٤).
يتمثل المآزق الأمن المجتمعي أحد أكبر مصادر الا أمن في المجتمعات عند رواد مدرسة (كوبنهاغن)، فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية، بحيث هذا الاخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الاولى، السبب في حدوث هذه المعضلة، يعود الى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة، يمكن أن يكون كبيراً جداً بحيث ينتج سلوكاً شبه ابادي

(١) سيد أحمد قوجيلي، المرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival, vol. 35, no.1, Spring 1993. pp27-45.

(٣) أمينة زرداني، المعضلة الأمنية في المتوسط من المنظور الواقعية النيوكلاسيكية -أزمة سوريا نموذجاً- رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٣١. متاح على الرابط الالكتروني: <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jsui/bitstream/123456789/2753/1/memoire%20amina.pdf>

(٤) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit. p120-121.

تجاه الجماعات المجاورة. فعندما تحس مجموعة ما باللا أمن ازاء السلطة الأقليمية أو المجموعات التي تشاركها الاقليم نفسه؛ فأن ذلك يؤدي الى مايسميه (بوزان) بالمأزق الامني المجتمعي^(١). فغياب حكومة مركزية فعالة يعني أن هذه الجماعة (اثنية، عرقية، طائفية) مجبرة على تأمين نفسها، ومن ثم تصبح تنظر الى السلطة المركزية على أنها غير مجدية، وعليه تحاول اللجوء الى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الأثنية، تكون هذه الاخيرة مسؤولة عن حمايتهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمراريتهم. في ظل هذا المأزق الأمني، فان جهود أي مجموعة اثنية كانت أو عرقية لتعزز أمنها، يتم تفسيره من قبل الجماعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، الأمر الذي يزيد من فرص التعبئة لأغراض دفاعية، ماتقوي احتمالات نشوء الحروب^(٢).

من هنا يجب الإشارة بأن نظرية معضلة الأمن المجتمعي تستند الى مايسمى " الفوضى (الداخلية) الناشئة"، وعندما تبدأ الدول المنقسمة على نفسها- عرقيا مثلا- في الانهيار، تجد الجماعات (العرقية) نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل جماعة على حدها، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه الجماعات في وضع اعتماد على النفس شبيه الى حد كبير بالوضع التي يميز الدول في النظام الدولي، كما تصبح هذه الجماعات في حالة فوضى (داخل الدولة)، شبيه الى حد كبير بحالة الفوضى التي تميز النظام الدولي^(٣). وقد يتخذ هذا التنافس بين الجماعات، حسب مدرسة كوبنهاغن، في صميم اهتمامات الأمن المجتمعي، اذا أضيفت له قضايا الهجرة، أحد الشكلىن: ١- التنافس العمودي:- حيث تلجأ الجماعات بفصل المؤثرات اللغوية والثقافية الى تغيير طريقها نحو وجهات مغايرة. ٢- أما التنافس الأفقي:- فيعكس مشكلات الاندماج واللا اندماج، عندما تضطر المجموعات للامتثال لضغوط الاندماج من عدمه، حيث تتسع الهويات أو تضيق. ومعروف في ادبيات الأقليات، أنها كلما تحسست خطراً تزداد تمسكا بهويتها، كلما أنها تتحين لحظات ضعف وهشاشة الدولة، تحقيق مطالبها التاريخية في الأنفصال أو شكل من الحكم ترضيه^(٤).

أخيراً، ينبغي التوقف عند مفهوم الدفاع المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن والمرتبط بدوره بمفهوم معضلة الامن المجتمعي. حيث تولي المدرسة أهمية كبيرة لما تسمية آليات الدفاع المجتمعي، دفاع الجماعات عن هوياتها وعن بقائها الثقافي والسياسي. والدفاع المجتمعي كما يعرفه (براين مارتن) هو المقاومة غير العنيفة للعدوان كبديل عن الدفاع العسكري (العنيف)، وهو يشمل طيفا واسعا من الأساليب والأدوات مثل المقاطعة وأعمال العصيان والأضرابات والمظاهرات واقامة مؤسسات بديلة وغيرها^(٥). غير ان هذه الأدوات تبقى فعالة على نحو محدود طالما أن بقائها المادي/ الوجودي غير مهدد، لأنها هنا تصبح مجبرة على اللجوء للدفاع العسكري المسلح الذي قد يصل الى حد التورط في

(١) ابدابير أحمد، المرجع سبق ذكره، ص ٨١.

(٢) أمينة زرداني، المرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٣) Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Op.ct, pp 27-28.

(٤) د.علاق جميلة، الأمن المجتمعي: مقارنة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد:١٠، جامعة الجلفة، الجزائر، اكتوبر ٢٠١٨، ص ١٠٦.

(٥) Brian Martin, Social Defense, Social Change, Freedom Press, London, 1993, p.4.

أعمال الإبادة والتطهير المتبادل. فضلا عن ذلك، يبقى تماسك الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الأعداء المحتملة من الجماعة/ الجماعات الأخرى، وهو كذلك أمر ضروري لحماية هوية الجماعة وتعزيز قدرتها على إعادة انتاج تلك الهوية^(١).

مما تقدم، يعد (مأزق الأمن المجعي) من أهم الأطروحات لمدرسة كوبنهاغن لتحليل ظاهرة اللا أمن في المجتمعات وبخصوص المجتمعات المتعددة الدينية واللغوية والاثنية، كما نرا في أغلب المجتمعات المتعددة الشرقية مثلما (تركيا) حيث فيها المأزق الأمني بين القوميتي (الأكراد والترك)، و(العراق) بين مذهبين (الشيعية والسنة) بعد تغيير النظام عام (٢٠٠٣).

الفرع الثاني:- الأمن المجتمعي ونظرية الأمانة

من الأطروحات الاصلية لمدرسة كوبنهاغن، والذي يمكن أن نعتبره إختراعاً غير مسبوق من طرف هذه المدرسة، مفهوم الأمانة أو أضفاء الطابع الأمني أو نظرية الخطاب الأمني أو أمانة القضايا، المطور أساسا من طرف (أولي وايفر)، وبدرجة أقل (باري بوزان). والتي قام (أولي وايفر) بتأسيسها عام (١٩٩٥) من خلال مقاله المعنون ب" الأمانة ونزع الأمانة"، ولقد شاركه في تطويرها " باري بوزان " لتصبح هذه النظرية ميزة خاصة بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية^(٢).

بالنسبة لدلالة مفهوم الأمانة، فقد عرفه كل من (وايفر وبوزان) بأنه " فعل خطائي" ناجح والذي يتم عبره بناء فهم تذبذبي^(*)، في مجموعة سياسية لمعالجة شئ ما على أنه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء الى تدابير أستعجالية وأستثنائية للتعامل مع هذا التهديد^(٣). وأجرائياً، الأمانة، كما هو واضح من المصطلح اللغوي في حد ذاته، هي أضفاء طابع التهديد الأمني على مسألة هي في الأصل ليست كذلك، ويتم عبر عملية خطابية. حيث يعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لموضوع مرجعي ما (قد يكون الدولة، الفرد، الجماعة، أو الهوية). الهدف من أمانة مسألة ما هو شرعنة اللجوء الى ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الموضوع

(١) د.محمد حمشي، مدخل الى المدارس الاوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، مجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد:٦، الجزائر، جويلية ٢٠١٨، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) Ole Waever, Securitisation and Desecuritisation, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Editeds), International Security: Widening Security, volume 3, London : Sage Library of International Relations, 2007, p.67-98.

(*) مفهوم (التذبذبية) من المفاهيم الأساسية لمدارس الأمنية الحديثة، ويعني عدم تفسير الواقع على أساس القوى المادية (مثلما هو الأمر بالنسبة للمقاربات الوضعية) بل تعتمد على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر تجد مصدرها في الوعي الانساني، وبهذا الشكل ان مفهوم (الأمن) ليس له مضمون محدد سلفاً، لانه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذبذبي بين الفواعل، ومعنى الآخر ان الأمن ليس مفهوم ثابتاً، بل انه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي.

(٣) Holger Stritzel, Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond, European journal of international relations, vol.13, n.03, 2007, p.358.

المرجعي المهدد من التهديدات المحدقة به، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة - المؤمنة - من النطاق السياسات العامة العادية الى نطاق السياسات الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلسلة أكثر بمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار⁽¹⁾.

تتشكل عملية الأمانة من ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الفعل الخطابي، فعندما تصف النخب السياسية أن مشكلة ما هي مشكلة أمنية، فأنها تصبح مشكلة أمنية، وهذا هو المقصود بكلمة "فعل خطابي"، وهذه النقطة تعد واحدة من العناصر الرئيسية لمفهوم خطاب الأمانة، والعنصر الثاني هو التهديد، وهنا قد يكون التهديد مادياً أو معنوياً. أما العنصر الثالث فهو الجمهور المستهدف، ويقصد به اقناع الجمهور المستهدف بأن قضية معينة هي قضية أمنية وتمثل تهديداً وجودياً⁽²⁾.

لقد اهتم رواد مدرسة كوبنهاغن في كتابهم المرجعي حول موضوع الأمانة بربط الأمانة أساساً بالسياسة العامة للحكومة أي الأمانة في مستواها المحلي أو المجتمعي، وان وجود مشكلة أمنية يوحى بشكل بديهي بوجود تهديد، فالجنوح والمخدرات والعنف والنزاع الأثني والديني وغيرها آفات اجتماعية، ولكن عندما ننظر اليها كمشكلات أمنية نعطيها منزلة مرادفة للتهديد. هكذا تنطلق الأمانة من تحديد المشكلة الأمنية. يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة، حيث تمتلك النخبة الحاكمة القدرة والمصلحة لوصف فاعل أو قضية معينة كقضية سياسية أو كتهديد أمني، مثلاً قضية المذهبية الدينية في إيران، السعودية والبروما، والأمانة الثقافية في الاتحاد السوفيتي السابق⁽³⁾. غير أن الأمانة لاتتم عبر النخبة الحاكمة فقط؛ بل يعد تدخل المجتمع شرطاً ضرورياً لحدوثها، هذا الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين: ١- تبنيه الأمن المجتمعي كأطار بديل للأمن القومي (أي مرجعية المجتمع بدلا من الدولة)، ٢- تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل، الكلام نفسه هو الفعل، يؤدي بنا هذا التعريف الى السؤال: كيف يستطيع المجتمع أن يتكلم أو أن ينتج خطاباً؟، يقول وايفر: ليس المجتمع نفسه هو الذي يتكلم، بل المؤسسات والفواعل في المجتمع، فحسب هذا المنطق، يصبح من له القدرة على الكلام من ناحية الأمن داخل المجتمع (جماعات، نخب، الافراد... الخ)، له القدرة على اضاء الطابع الأمني على قضية معينة، بالتالي، تصبح الأمانة نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع أو بالضبط الكلام الناجح حول قضية معينة⁽⁴⁾. لذلك رواد مدرسة كوبنهاغن يقومان بالربط بين " الأمانة" و "التسييس"، حيث ينظر الى الأمانة على أنها النسخة أو الصيغة الأكثر تطرفاً لعملية التسييس التي تتعلق بدورها بأضفاء الطابع السياسي على قضايا معينة أي الصاق السياسة بموضوعات غير سياسية لتصبح هذه القضايا المسيسة جزءاً من السياسة العامة للدولة، بمعنى أخرى لأي قضية عامة وبحسب الظروف أن تندرج ما بين مرحلة عدم التسييس والتي تكون القضايا فيها غير مسيسة نظراً لعدم تعامل حكومات الدول معها ومن ثم اخضاعها للنقاش العام

(1) د.محمد حمشي، المرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

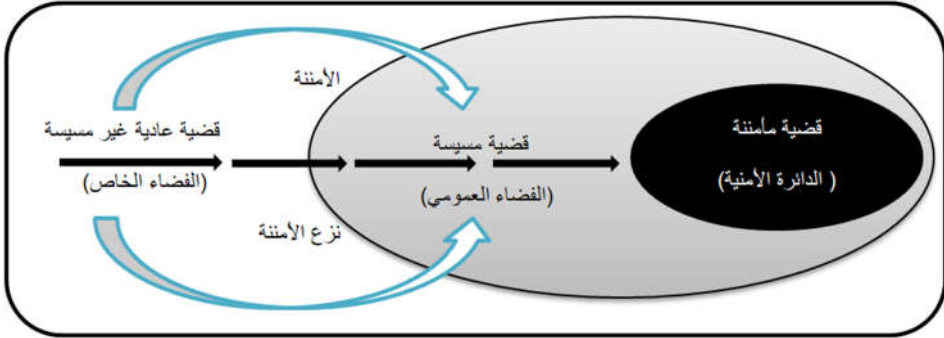
(2) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit., pp125-127.

(3) Ibid., 24.

(4) ابدابير أحمد، المرجع سبق ذكره، ص ٨٦-٨٧.

وعملية اتخاذ القرار مروراً بمرحلة التسييس أين تصبح جزءاً من السياسة العامة وصولاً الى الأمانة^(١). ويمكن توضيح مسار عملية الامنة في المجتمع من خلال المخطط الآتي:

المخطط رقم (٢):
مسار عملية الأمانة



مصدر: نقلا عن د. محمد حمشي، مدخل الى المدارس الاوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، مجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد:٦، الجزائر، جويلية ٢٠١٨، ص٣٥٢.

يتضح من المخطط، كيفية مسار عملية الأمانة، اذ تبدأ من تغير قضية معينة غير مسببة (عادي) إلى قضية مسببة من قبل النخبة الحاكمة أو صاحب النفوذ والسلطة. كما ظهرت فيها عملية (نزاع الأمانة)، والتي هي حركة عكسية لعملية الأمانة. وهنا نتوقف عند قضية اساسية وهي، ان عملية أمننة القضايا هي ظاهرة سلبية، وينتقد (وايفر) بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا، التي تتيح للفاعل المؤمن إتخاذ قرارات لاتستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية أو الخطوات الديمقراطية، لذلك فهو يرى أن الأمانة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد والضوابط الديمقراطية^(٢). وكما مؤشر في المخطط الأعلى، ان نزاع الأمانة هي الحركة العكسية لعملية الأمانة، أي نزاع طابع التهديد الأمني عن مسألة أمنية ما واعادة نقلها من مجال السياسات الاستثنائية الى مجال السياسات العادية ليتم التعامل معها وفقا للقواعد والأجراءات الديمقراطية. هناك على الأقل ثلاث استراتيجيات لنزع الأمانة: العمل على الحديث عن المشكلات والقضايا بأستخدام مفردات وإبحاءات ودلالات أمنية؛ اذا ماحدث أن تمت أمننة مسألة ما، العمل على كبح الاستجابات وردود الأفعال والبقاء عليها مادون المستوى الذي تؤدي معه الى انتاج معضلة أمنية حادة؛ واخيرا، تعزيز مساعي اعادة نقل المسائل الأمنية نحو مجال السياسات العادية^(٣). يتطلب نزاع

^(١) Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, op.cit., pp23-24.

^(٢) د.فوزية قاسي، أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث (٩/١١): اسهامات مدرسة كوبنهاغن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد:١٠، العدد: ١، الجزائر، ابريل ٢٠١٩، ص ١٥١٠.

^(٣) د.محمد حمشي، المرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

الأمننة في سياق الأمن المجتمعي- حسب مدرسة كوبنهاغن- ضرورة الحفاظ على الهوية في نطاق (أفعال الكلام) المؤسسة في السياسة العادية. فعندما تعتبر المخاوف الأمنية المجتمعية ضمن المفهوم اللاحق للأمننة، يصبح الدفاع عن (حماية/ إعادة) الهوية المجتمعية بمثابة الخطاب المتوفر لتأمين الفاعل. وبالتالي، الأمننة في المجتمع محددة بتعريف (نحن وهم)، أي الحفاظ على هويتنا مقابل هويتهم. على هذا النحو يتطلب نزع الأمننة في القطاع المجتمعي لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل اصدار افعال كلام خالية من الاستثنائية^(١).

مع اجابيات هذه الأطروحة (الأمننة ونزعها) لتحليل ظاهرة الأمننة في المجتمع وبخاصة المجتمعات المتعددة، الا انها لم يخرج من انتقادات عند بعض الباحثين، وعلى رأسهم (جيف هويسمانس)، الذي يرى هذه النظرية لاتعطينا استراتيجية لتجاوز حدودها، ولكن بدل من ذلك تركز ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الأمن، كما يستنتج بأن التكلم والكتابة حول الأمن ليس بريئاً؛ هو يحمل دوماً مخاطر المساهمة في فتح فرصة للتعبئة الفاشية أو الايديولوجية. فعندما يتم طرح السؤال المعياري من قبل من يتكلمون أو يكتبون الأمن بصيغة مايجب أن يعمل الأمن، قد يشكل ذلك معضلة معيارية، اذ تشملها كيف أكتب أو أتكلم عن الأمن^(٢).

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، تعد امننة القضايا احد أسباب اللامن في المجتمع كما يتحدثها مدرسة كوبنهاغن، وهي ظاهرة سلبية، لأنها ينعكس سلباً على مجتمع ووسيلة بيد نخبة الحاكمة في المجتمع لاستخدامها من أجل تحقيق محصلها وسياساتها دون اجراءات الديمقراطية. ولذلك مدرسة كوبنهاغن وبخاصة (اولي وايفر) ثبت عملية (نزع الأمننة) كوسيلة لحلها.

^(١) سيد أحمد قوجيلي، المرجع سبق ذكره، ص ٩١.

^(٢) Jef Husysmans, Defining Social Constructivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security, Alternatives, Vol.27, 2002, pp 41-60.

الخاتمة والإستنتاجات

وفقاً لما تقدم يمكن أن نستنتج بأن من أكثر الامور اهتماماً من قبل الشعوب في أيامنا هذه، الحديث عن الأمن والأمان في ظل حمى التغيرات والتبدلات المتسارعة، وهو ما جعل تلك المجتمعات أكثر أنفتاحاً وجرأةً على المطالبة بكل ما يحقق لها استقرارها وأمنها وسعادتها، والأمن المجتمعي ضرورة ملحة لأشباع احتياجات الجنس البشري مثل: الحاجة الى الألفة والطمأنينة والسكنية، ولاتحقق هذه الا بالأمن المجتمعي. كما تعد أطروحات مدرسة كوبنهاغن حول الأمن المجتمعي بأحدى من الأطروحات الأساسية لتحليل ظاهرة الا أمن في المجتمعات وطريقة حلها. وتعد مدرسة كوبنهاغن للأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت اسهامات في الدراسات الأمنية في اطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الامن وابحاثها في السلام خاصة عند المفكرين (باري بوزان وأولي وايفر). ويمكن ان نخلص من خلال هذه الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

١. المقصود بالأمن المجتمعي عند رواد مدرسة كوبنهاغن يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) وضرورة بناء منطلق الأندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.

٢. اتسم مفهوم الامن عند (بوزان) بشمولية وعلى عدة المستويات، والامن المجتمعي يشكل قطاع واحد من قطاعات الأمن في الدولة وليس المرجع، لكن عند (أولي وايفر) هناك ازدواجية مرجعية الأمن (أمن الدولة) و (أمن المجتمع).

٣. هناك ترابط العضوي بين الأمن المجتمعي وقطاعات الأخرى للأمن في المجتمع، وتحقيق الأمن في المجتمع ليس مسألة تتعلق بحماية حدود الدولة وقدراتها العسكرية، الاقتصادية أو السياسية فحسب بل تشمل الكيان المجتمعي بكافة جوانبه وأبعاده المختلفة.

٤. يعد المعضلة الأمنية المجتمعية أو يسمى ب(المأزق الأمني المجتمعي) احدى أكبر مصادر الا أمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن، أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول مايمكن المجموعة من الإشارة الى نفسها بضمير "نحن"، وكذلك الهوية جوهرها للصراع على المصالح وسند للسعي من أجل الهيمنة.

٥. تعد نظرية الأمننة أطروحة أساسية للمدرسة كوبنهاغن، وظهرت لأول مرة مع أعمال (أولي وايفر)، وتقوم على فكرة أساسية هي أن الخطاب السياسي الاجتماعي هو الذي يحول قضية عادية الى قضية أمنية، فالقضية الأمنية هي اعتبرته النخب على أنها أمنية، فقد تكون الهجرة مشكلة أمنية، وقد تكون التنمية مشكلة أمنية... الخ. وحسب آراء (وايفر) هي ظاهرة سلبية في المجتمع.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١. توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، مارس ٢٠١٩.
٢. ذياب موسى البدائية، الأمن الوطني في عصر العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض، ٢٠١١.
٣. سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية (مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن)، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط١، ٢٠١٤.
٤. محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٢.
٥. محمد عمارة، الأسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢.

ثانياً: الأبحاث والدراسات

١. احمد غالب محي الشلاه، علي أحمد عبد مرزوك، البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والإبعاد والاهداف)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد:١، العدد: ٤٤، العراق، اذار ٢٠٢٠.
٢. احمد فريجة، أ. لدمية فريجة، الامن والتهديدات الامنية في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد:١٤، جامعة بسكر، الجزائر، ٢٠١٦.
٣. خالد علي محمد الأميري، د. أحمد فلاح العموش، الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات، مجلة كلية الآداب، المجلد: ٢٠٢٠، العدد: ١٣٣، العراق، ٢٠٢٠/٦/٣٠.
٤. خرموش اسمهان، الأمن المجتمعي "مدخل لبناء الأمن الانساني"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد:٤، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، ٢٠١٨، ص٨٩.
٥. علاق جميلة، الأمن المجتمعي: مقارنة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد: ١٠، جامعة الجلفة، الجزائر، اكتوبر ٢٠١٨.
٦. فوزية قاسي، أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث (٩/١١): اسهامات مدرسة كوبنهاغن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: ١٠، العدد: ١، الجزائر، ابريل ٢٠١٩.
٧. محمد حمشي، مدخل الى المدارس الاوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، مجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد: ٦، الجزائر، جويلية ٢٠١٨.
٨. نبيل المدني، الأمن الاجتماعي بنظرة فلسطينية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد: ٥، جامعه واسط، العراق، ٢٠١١، ص١١٩.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح العلمية

١. ابدابير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة الجزائر ٠٣، الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢. متاح على الرابط الالكتروني:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/12047/1/IDABIR_AHMED.PDF.pdf

٢. أمينة زرداني، المعضلة الأمنية في المتوسط من المنظور الواقعية النيوكلاسيكية - أزمة سوريا نموذجاً، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧. متاح على الرابط الالكتروني:

<http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2753/1/memoire%20amina.pdf>

٣. حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الأثني على الاستقرار الداخلي للدولة - دراسة للنموذج الاسباني منذ ١٩٣٦، أطروحة دكتوراه غير المنشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧. متاح على الرابط الالكتروني:

http://thesis.univ-biskra.dz/2998/1/Th%C3%A8se_136_2017.pdf

٤. خضراوي خديجة، التحول الأنطولوجي في مفهوم الأمن؛ دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ٢٠١٥-٢٠١٦. متاح على الرابط الالكتروني:

<http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/3092/1/%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf>

٥. مصطفى دلة أمينة، الدراسات الأمنية النقدية، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣. متاح على الرابط الالكتروني:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/12822/1/MUSTAPHA%20DELLA_AMINA.pdf

٦. منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤. متاح على الرابط الالكتروني:

<http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/261/Meniguer%20sanae.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

رابعاً: المراجع باللغة الانجليزية

Books

1. Barry Buzan: people, states and fear: the national security problem in international relations, Brighton: harvester wheat sheaf, 1983 .
2. Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A New Framework For Analysis, Lynne Rinner Publishers, London, 1998 .
3. Brian Martin, Social Defense, Social Change, Freedom Press, London, 1993 .
4. Poul D. williams, security studies :an introduction, Taylor and francis e-Library, London and New York, 2008 .

Articles

1. Barry Buzan, New Patterns of global security in the twenty – first century, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944), vol. 67, no. 3, jul. 1991 .
2. Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival, vol. 35, no. 1, Spring 1993 .
3. Holger Stritzel, Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond, European journal of international relations, vol. 13, no. 3, 2007 .
4. Jef Husysmans, Defining Social Constructivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security, Alternatives, Vol. 27, 2002 .
5. Keith Krause and Michael C. Williams, Broadening the agenda of security studies: Politics and methods, mershon international studies review, Geneva, Vol. 40, No. 02, Oct, 1996 .
6. Michael. C. Williams, Words ,Images, Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, USA , Blackwell Publishing, vol. 47, 2003 .
7. Ole Waever, Securitisation and Desecuritisation, In Barry Buzan and Lene Hansen (Editeds), International Security: Widening Security, Sage Library of International Relations, London volume. 3, 2007 .
8. Pinar Bilgin, Individual and Societal Dimensions of Security, International Studies Review, Vol. 5, 2003 .